تثير الوقائع تساؤلات كثيرة حول سلطة الشركات التقنية الكبرى كشركة meta (الشركة الأم لفيسبوك)، التي تملك وتدير منصات التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما حول العالم، على ممارسة مستخدمي هذه المنصات للحق في حرية التعبير من خلالها.

## تأثير قواعد النشر في شبكات التواصل الاجتماعي على حرية التعبير

الشركات التقنية الكبرى وحرية التعبير

## مقدمة

اكتسبت شبكات التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة، وأنتجت واقعًا جديدًا يعيشه مليارات البشر حول العالم، مؤثرة بذلك في شتى نواحي حياتهم، وبصفة أساسية في تمتعهم وممارستهم للحقوق والحريات الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الخصوصية، والحق في حرية التعبير. وتثير الوقائع تساؤلات كثيرة حول سلطة الشركات التقنية الكبرى، التي تملك وتدير منصات التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما حول العالم، على ممارسة مستخدمي هذه المنصات للحق في حرية التعبير من خلالها.

يقول مارك زكربيرغ مؤسس شركة META (المالكة لفيسبوك وإنستغرام) والرئيس التنفيذي لها في احدى اهم مقولاته المشهورة: "نؤيد توفير الاتصال لكل انسان، وتكوين مجتمع عالمي، نؤيد منح كل شخص في العالم القوة لمشاركة اي شيء يريده مع اي شخص يريد."

عندما تنظر من حولك ترى ان زكربيرغ صادق في حديثه فالعالم اليوم اصبح متقارب جدا، وموقع فيس بوك يوفر منبراً للتواصل بين ملايين الأشخاص حول العالم، ففي العالم العربي الذي تسيطر عليه الأنظمة السلطوية انتزع فيس بوك جزءاً كبيرة من قدرة الحكومة على احتكار المعلومات، وحولها بين ايدي المستخدمين الذين يصورون وينشرون على مدار الساعة، يناقشون الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فالجميع بات بإمكانه الحديث كما وعد زكربيرغ، وللجميع ابداء آرائهم السياسية في موضوعات شتى، لكن ماذا عن الاخبار الكاذبة؟ يقول زكربيرغ اننا نحاربها، وماذا عن الاخبار التضليلية التي تنشر عبر فيس بوك؟ يقول فيس بوك اننا نحاربها، وماذا عن الإرهاب؟ يعلن فيس بوك صراحة انه يحاربه وبقوة، وقدم امثلة حية على ذلك، اذ توجد لدى الشركة قائمة تحوي ٣٧ منظمة ارهابية للرقابة، لكن مصدر هذه القائمة يثير الشكوك، فهي تأتي من وزارة الامن الداخلي الأميركية، وعلى فيس بوك ان تحفظ كل شيء متعلق بهذه المنظمات وتحذف كل محتوى يتعلق بأنشطتها.

## سياسة "الأفراد والمنظمات الخطرة"

من أجل تجنب أي اتهامات بمساعدة الإرهابيين على نشر أفكارهم، منع فيسبوك مستخدميه منذ عدة سنوات من التحدث بحرية عن الأشخاص والمجموعات التي تروج للعنف من وجهة نظر الشركة.

تعود تلك القيود إلى سنة 2012، عندما أضاف فيسبوك إلى معاييره خاصية الحظر على "المنظمات التي لديها سجل من الأنشطة الإرهابية أو الإجرام والعنف"، وذلك في مواجهة المخاوف المتزايدة في الكونغرس بشأن تجنيد الإرهابيين على الإنترنت.

ومنذ ذلك الحين، تضخمت قاعدة الحظر وأصبحت تُعرف بـ"سياسة الأفراد والمنظمات الخطرة"، وهي مجموعة شاملة من القيود المفروضة على ما يمكن أن يقوله حوالي 3 مليارات من مستخدمي فيسبوك عن الكيانات التي تعمل خارج نطاق القانون.

كما هو الحال مع السياسات الأخرى التي تقيّد الحريات الفردية بحجة مكافحة الإرهاب، أصبحت سياسة "الأفراد والمنظمات الخطرة" على فيسبوك نظاما غير خاضع للمساءلة يضيق الخناق على مجموعات دون أخرى، وفق عدد من الخبراء.

أسفرت هذه السياسة عن إنشاء قائمة سوداء تضم أكثر من 4 آلاف شخص ومجموعة، بما في ذلك السياسيين والكتاب والجمعيات الخيرية والمستشفيات والشخصيات التاريخية التي ماتت منذ زمن طويل.

وقد دعا مجموعة من الباحثين القانونيين والمدافعين عن الحريات المدنية شركة فيسبوك إلى نشر القائمة السوداء حتى يعرف المستخدمون متى يمكن أن يواجهوا خطر حذف منشور أو

تعليق حسابهم بسبب الإشادة بشخص ما مدرج في القائمة. وقد رفضت الشركة مرارًا وتكرارًا الإفصاح عن القائمة، مدعية أنها قد تُعرض الموظفين للخطر وتسمح للكيانات المحظورة بالتحايل على سياسات الحظر.

## شرطة المحتوى

يصعب على شركة فيس بوك فرض رقابة مباشرة على المحتوى، لأنها تصرح دائما بأن منصتها متاحة للجميع، لكن الاستثناءات التي تتحدث عنها هي المشكلة، فما هو المعيار للاستثناء؟ وما هو المحتوى الذي ينشر ؟وما الذي يتم حذفه؟ تقول الشركة أنها تحذف المحتوى العنيف فقط، وتحذر المستخدمين من الأخبار المضللة، لكنها في الحقيقة تمارس أشد أنواع الانتقائية، ولهذا السبب هي تتعاقد من شركات وسيطة تقوم بهذا الامر، لتتهرب من المسؤولية، فبحسب تحقيق نشرته قناة دويتشه فيلة الألمانية فإن فيس بوك تعاقدت مع شركات تقنية في العاصمة

الفلبينية مانيلا، مهمة هذه الشركات هي الرقابة الشديدة على المحتوى، ويتحدث أحد مراقبي المحتوى للقناة الألمانية: "نحن كالشرطة، شخص ما عليه أن يحرس الإنترنت تمامًا كما في العالم الحقيقي، ومشرفو المحتوى كرجال الأمن هم يحمون المستخدمين، هذه وظيفتي."

بينما يتحدث مشرف آخر عن جوهر وظيفته: "المهمة الرئيسية للمشرفين على المحتوى تنظيف الأقذار ، هذا هدفنا الوحيد، هذه مسؤوليتنا الكبرى أن نضمن عدم تحميل أي شيء غير لائق، هذا كل ما في الامر". لكن مرة أخرى يفشل فيس بوك في تحديد ما هو لائق وغير لائق، وبصورة أدق هو يحدد اللائق وغير اللائق وفقًا للقوانين الأميركية، فالجماعات الإرهابية هي فقط تلك التي تسجل لدى الولايات المتحدة الأميركية.

خذ على سبيل المثال قيام شركة فيس بوك مطلع عام 2019 بإغلاق صفحات تابعة لقناة روسيا اليوم ووكالة سبوتنيك الإخبارية، بعد صدور تقرير من شبكة "سي إن إن" الإخبارية الامريكية يفيد بارتباط المؤسستين الاعلاميتين بالرئاسة الروسية.

الحسابات التي حذفتها إدارة فيس بوك لديها أربعة ملايين مشترك، وعليها فيديوهات شاهدها أكثر من مليارين ونصف المليار شخص، وبحسب رئيسة تحرير روسيا اليوم مارغريتا سيميونا لم تكن هناك أي ملاحظات على مضمون جميع هذه الفيديوهات أو الحسابات، ولكن بمجرد أن اتصلت قناة "سي إن إن" بإدارة فيسبوك وتساءلت: "كيف تسمحون لأولئك الروس بالحديث مع مواطنينا"؟ فما كان من فيسبوك إلا أن انصاع فورا لتعليماتها". بحسب تعبير سيميونا.

# تضييق الخناق على النشطاء الفلسطينيين والمتضامنين حول العالم

أثناء العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، وعلى الفلسطينيين في الضفة الغربية والأراضي المحتلة منذ عام 1948، لجأ النشطاء الفلسطينيون والمتضامنون معهم في أنحاء العالم، إلى شبكات التواصل الاجتماعي، كما أصبح معتادًا طوال السنوات الماضية، لنشر توثيقهم لجرائم جيش الاحتلال والمستوطنين، عمليات القصف، والتعدي على المتظاهرين والمدنيين إلخ، وكذلك لرفع الوعي بعمليات التهجير القسري بالقدس المحتلة وخاصة بحي الشيخ جراح . وفي حين واجه النشطاء الفلسطينيون وداعموهم من قبل صعوبات تتعلق بحذف بعض منشوراتهم، وإيقاف بعض الحسابات الشخصية والصفحات، إلا أن معدل هذه الممارسات، وبصفة خاصة على تطبيقات شركة ميتا (فيسبوك وانستقرام)، كان أضخم كثيرًا من أي فترة مشابهة من قبل . وأتى ذلك مواكبا لتزايد شكوى مستخدمي فيسبوك بالشرق الأوسط، بصفة خاصة من الممارسات الرقابية المتزايدة بمعدلات ملحوظة في الآونة الأخيرة، والتي أدت إلى وقف كثير من المستخدمين، سواء بشكل كلي أو جزئي لفترات متفاوتة تصل إلى شهر كامل في أحيان كثيرة.

# دور الأمم المتحدة في حماية حرية التعبير

تشكل حرية الرأي والتعبير حجر الزاوية للديمقراطية، وتتيح للأفراد والمجموعات التمتع بالعديد من حقوق الإنسان والحريات الأخرى. وأنشأ مجلس حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص لحماية وتعزيز حرية الرأي والتعبير، سواء في الحياة الواقعية أو عبر الإنترنت، بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير ذات الصلة.

هذه الحرية متاحة للجميع عبر الإنترنت ومواقع التواصل اللإجتماعي  لكن ضمن سقف محدد سلفاً من قبل الشركات التكنولوجية التي أعطيت مساحة كبيرة للعمل على مستوى العالم، وبالقدر التي ساهمت في توسيع نطاق الحرية فهي تعمل على تقييدها ولكن بطريقة حديثة ولطيفة، وفي هذا الشأن يقول ديفيد كاي مقرر الامم المتحدة المعني بحرية التعبير ان "الشركات تتمتع بقوة متعاظمة لاختيار ما يمكن ابقاؤه على شبكة الانترنت وما يجب حذفه،

انها تستغل محبتنا لليسر ومقاومتنا لبذل الجهد والتحدي واعتقد انها مع الزمن ان لم يكن هذا قد تحقق بالفعل ستتدخل في قدرتنا على التفكير الناقد وربما في قدرتنا على مواجهة الصراعات لدرجة الحد من تنوع الآراء."

المصدر الأساسي لتعريف الحق في حرية التعبير هو العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في المادة رقم 19 منه والتي تنص في فقرتها الثانية على:

- لكل إنسان حق في حرية التعبير.ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

انتهاك الحق في حرية التعبير يتمثل تحديدًا في منع أو إعاقة ممارسة أي شخص للأفعال التي وردت في هذا النص، وفي منع أو إعاقة وصول ما نتج عن هذه الأفعال إلى كل من كانت موجهة إليهم .بمعنى أنه من حيث المبدأ يعد حرمان شخص من نشر مادة مكتوبة أو مسموعة أو مرئية من خلال أحد مواقع التواصل الاجتماعي، انتهاكا لحقه في حرية التعبير.ما لم يكن ما نشره تنطبق عليه شروط تقييد هذا الحق التي تنص عليها المادة نفسها من العهد الدولي في فقرتها الثالثة:

- تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة .وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

أ- لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،

ب- لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

ونظرًا لأن منصات نشر المحتوى على شبكة الإنترنت عابرة لحدود الدول، فإن الوضع الحالي تكون فيه الشركات التقنية إما مُلتزمة بالقوانين المحلية للدولة المُسجّل بها الشركات أو للقوانين المحلية للدولة التي يُقيم بها مُنشئ المحتوى، وبالتالي فإن أي ممارسة للشركة التي تدير إحدى منصات نشر المحتوى، لا يجب أن تفرض قيودًا على حرية التعبير تتخطى تلك التي تنص عليها القوانين المعمول بها في الدولة التي يقيم بها صاحب المحتوى أو الدولة المُسجّل بها الشركة .

يجدر بالذكر أن اليونسكو نظمت مؤتمراً دولياً في مقرها في باريس بتاريخ 21-23 شباط/فبراير، حيث تم تقديم مبادئ توجيهية عالمية موجهة إلى الحكومات والهيئات التنظيمية والشركات العاملة في المجال الرقمي وذلك من أجل مكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية وحماية حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان.

## تأثير قواعد النشر على الخطاب العالمي

إن قواعد الشركات المختارة بدقة ممتدة على نطاق شامل، مما يجعل هذه الشركات الكبرى مؤثراً قوياً في الخطاب العالمي على نحوٍ أكبر بكثير مما تعترف به الشركات نفسها علناً، وهذا ما كشفته مجلة نيويورك تايمز التي حصلت على أكثر من 1400 صفحة من القواعد عن طريق موظف صرح بأنه يخشى بأن شركة "ميتا" تمارس سلطة كبيرة لا تخضع للإشراف المطلوب، فضلاً عن أنها ترتكب الكثير من الأخطاء. وأظهر فحص على هذه الملفات ثغرات وتحيزات مهولة، كما أظهر أخطاء فجة. وفي الوقت الذي كان يبحث فيه موظفو الشركة عن الأجوبة الصحيحة لما

يقومون به، فإنهم قد تركوا كثيراً من خطابات المتشددين لتزدهر في بعض البلدان، فيما قاموا بحظر خطابات التيار السائد في بلدان أخرى.

## خاتمة

لا أحد يستطيع أن ينكر المكانة الكبيرة التي اضطلعت بها مختلف شبكات التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة. وأن هذه الشبكات تتمتع بفسحة من الحرية، وتشكل منفذًا للناس من أجل التعبير عما يجول في خاطرهم. إلا أن هذه الحرية لا تبدو مطلقة حيث أن هناك تمييزًا في قائمة " الأفراد والمنظمات الخطرة " التي تعتمدها، والمكونة من آلاف الأشخاص والمجموعات التي يُحظر على مستخدمي فيسبوك وإنستغرام التحدث عنها.

اليوم ومع اختلاف القوانين التي تنظم ممارسة الحق في حرية التعبير بين الدول، والتي كثيرًا ما نجدها تفرض قيودًا على حرية التعبير، فإن ما يعنينا أن تكون أي قواعد تتعلق بحرية التعبير على منصات التواصل الإجتماعي متوافقة – على الأقل – مع القواعد والقيم الأساسية حسب العهود والمواثيق والإتفاقيات الدولية.